مسارات متقاطعة ومسارات متباعدة

عبد المنعم علي عيسى

تُقرأ الأزمة التي افتعلتها واشنطن مع طهران قبيل أيام قليلة من انقضاء العام المنصرم وفحواها قيام هذه الأخيرة بتطوير صواريخها البالستية البعيدة المدى على الرغم من أن هذا الموضوع لا علاقة له باتفاق فيينا ١٤/٧/٢٠١٥، وكذلك الرد الإيراني الصلب الذي جاء على لسان رأس الهرم في السلطة عندما أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية ٣٠/١٢/٢٠١٥ أن الرئيس حسن روحاني وجه وزير دفاعه بوجوب تطوير البرنامج الصاروخي الإيراني إذا ما ذهبت واشنطن إلى فرض عقوبات جديدة على طهران، تقرأ تلك الأزمة (وردود الفعل الإيرانية عليها) على أن هناك العديد من القضايا الإقليمية العالقة التي أضحت مؤخراً أكثر إلحاحاً من ذي قبل، على حين أن المواقف لا تزال على تباعدها بين واشنطن وطهران فيما يخص تلك القضايا وما عملية الشد والتراخي الحاصلة الآن إلا أحد مظاهر التفاقم الناجم عن تباعد المواقف بين العاصمتين.

شكلّت فسحة التباعد الآنفة الذكر فرصة سانحة للرياض فاندفعت نحو استثمارها خصوصاً أن تتالي الخيبات السياسية السعودية لم يزل يشكل طابوراً غير منته ولربما في الذروة منها كانت تلك الاندفاعة –التي باءت بالفشل– لتكريس زعامتها العربية انطلاقاً من وضع مصري مضطرب حتم على القاهرة الخروج من المنافسة ووضع سوري معقد أدى كما لم يؤد في يوم من الأيام إلى خلخلة الدور الإقليمي السوري، وعلى الرغم من ذلك فقد جاءت المحاولة السعودية بثياب كاريكاتورية فاقعة دلت عليها الأزمة اليمنية التي لم تستطع الرياض منفردة زحزحتها ولو في احتضانها للحوار اليمني– اليمني الذي وجد ضالته كما يبدو في سويسرا لينعقد عليها بدءاً من كانون الأول ٢٠١٥.

لا يمكن تفسير السياسات التي تعتمدها الرياض والتي هي أقرب ما تكون إلى حافة الهاوية إلا عبر مسلسل الإخفاقات المشار إليه وإلا فلماذا كل هذا التجييش الطائفي والمذهبي دونما أدنى حساب لما يمكن أن ينجم عنه حتى ولو كانت تداعياته سلبية على النسيج المجتمعي للبلاد، فقد أظهرت حادثة اغتيال الشيخ نمر باقر النمر (٢/١/٢٠١٦) أن هناك تناقضاً بين المصلحة الوطنية السعودية بين مصلحة النظام الحاكم فيها فهي (حادثة الاغتيال) تمثل بالنسبة للأولى (المصلحة الوطنية) إسفيناً يدق في التركيبة المذهبية القائمة في البلاد على حين أنها تمثل بالنسبة للثانية (مصلحة النظام الحاكم) ورقة رابحة يمكن أن تؤدي إلى تدعيم أركان آل سعود في السلطة بغض النظر عما يمكن أن تتركه تلك الحالة على البنية الديمغرافية للمملكة.

يمكن تفسير كل هذا الارتباك في السياسات السعودية على أنه ناجم عن إحساس سعودي بتراجع الثقل السياسي وكذلك تراجع دورها في مواجهتها المعلنة والمستترة مع طهران بعدما تأكد لها أن واشنطن ليست بوارد أن تقلص تلك المسافة التي اتخذتها مع الأزمات التي باتت تهدد المملكة الوهابية في العمق، ولربما ترى الرياض في تعاطي واشنطن مع الأزمة الدبلوماسية السويدية – السعودية (شباط ٢٠١٥) خير دليل على ذلك، كما ترى أيضاً في ما ذهب إليه الاتحاد الأوروبي مؤخراً نوعاً من غض طرف أمريكي راض بل يدفع بما قام به هذا الأخير عندما عمد البرلمان الأوروبي في ٢٦/١١/٢٠١٥ إلى تسليم السيدة إنصاف حيدر جائزته العريقة بدلاً من زوجها رائف بدوي المدون السعودي المعتقل منذ أيار ٢٠١٢ بتهمة الإساءة للإسلام والمحكوم بعشر سنوات سجن وألف جلدة نفذ منها حتى الآن ٥٠ فقط في كانون الثاني ٢٠١٥.

وسط هذا الظلام الذي يعتور النظرة الأوروبية والغربية للرياض تبدو محاولات هذه الأخيرة لإكسابها بعداً آخر أشبه بممارسات (توم) الخاسرة دوماً مهما فعل مع خصمه اللدود (جيري) الأمر الذي تمثل في الإعلان عن السماح للنساء السعوديات بممارسة الانتخاب والترشح في الانتخابات البلدية التي جرت مؤخراً كانون الأول ٢٠١٥ والتي قيل إن ١٧ امرأة قد فازت فيها، فما جدوى ذلك الفوز في ظل سيل جارف للفتاوى التي تحاصر كل حركة أو كلمة يمكن أن تقدم عليها المرأة السعودية والتي تصل في مراحلها المتقدمة حدوداً دفعت بالخارجية السويدية إلى القول إن النظام السعودي لا ينتمي إلى هذا العصر.

تبدو واشنطن غير مستعجلة في إنضاج الأزمات التي تمر بها المنطقة وهي إذ تفعل فإنها تنطلق من رؤيا أو رهان قديم لا يزال معتمداً في السياسات الأمريكية كما يبدو وهو يقوم على أن اللحظة السياسية التي تلاقت فيها المصالح الروسية مع نظيرتها الإيرانية لن تستمر طويلاً وأن اتفاق فيينا ١٤/٧/٢٠١٥ يحمل بين ثناياه بذرة التضارب بين موسكو وطهران الأمر الذي لم يحدث والذي سيطول انتظاره كما يبدو.

وسط هذا المشهد المضطرب جاء الاتفاق بين حلفاء دمشق وخصومها على إطلاق المفاوضات السياسية جنباً إلى جنب مع سير المعارك وهي حالة نادرة في الحروب قلما حدثت كمؤشر على اقتناع جميع الأطراف (عملياً وليس إعلامياً) بأنِ الصراع في سورية لن يحسم عسكرياً مهما طال الزمن أو مهما تغيرت المعطيات.

التقطت الفصائل المسلحة تلك الإشارات بالكثير من الحذر والتوجس فهي من جهة تدرك أنها قد تكون سلعة يسهل بيعها على مذبح مصالح المتحاربين ومن جهة أخرى تدرك أن عجلة المفاوضات إذا ما قُدّر لها أن تنطلق فإنها (الفصائل) سوف تعجز عن الوقوف بوجهها تحت طائلة التدمير الكلي إذا ما حاولت أن تفعل، وهو ما يفسر ذهاب تلك الفصائل (أو العديد منها) نحو تهيئة المناخات للدخول في التسويات السياسية المفترضة وهو ما أمكن لحظه منذ أواخر تشرين الثاني المنصرم فقد ذهب خطباء المساجد في الغوطة الشرقية بدءاً من يوم الجمعة ٢٧/١١/٢٠١٥ إلى التركيز على موضوع الهدنة وتأكيد مشروعيتها، تناغماً مع موقف سياسي لجيش الإسلام يرى أن مصالحه الميليشيوية والخاصة تقتضي الذهاب في هذا المسار، الأمر نفسه تكرر مع حركة أحرار الشام التي ذهبت نحو أقصى درجات التصعيد مع حلفاء الأمس (جبهة النصرة) كمؤشر يؤكد سعي الحركة لارتداء اللبوس السياسي الذي يقتضي بالضرورة الابتعاد عن أولئك الذين تستبعدهم العملية السياسية في الوقت الذي ذهب فيه هؤلاء الأخيرون (المستبعدون) إلى إرسال الرسائل في شتى الاتجاهات، فقبيل انعقاد مؤتمر الرياض ٩/١٢/٢٠١٥ شنت جبهة النصرة في ريف إدلب حملة واسعة لفرض ارتداء النقاب في رسالة تقول إن من يسيطر على الأرض هو من يفرض شروطه وليس أولئك الذين تجمعهم قاعات الفنادق الفارهة، وفي رسالة أخرى أطلق سامي العريدي (أبو معاذ المسؤول الشرعي في جبهة النصرة) تصريحاً قال فيه (لا نريد بوسنة أخرى، في إشارة إلى ما حدث في أزمة البوسنة والهرسك منتصف التسعينيات من القرن الماضي عندما تم التوقيع على اتفاق دايتون ١٩٩٥ الذي قضى بخروج جميع المقاتلين الأجانب من البلاد.

سلوك الميليشيات المسلحة المتطرفة كداعش وجبهة النصرة يطرح تحدياً كبيراً أمام من يعتبرون أنفسهم في حالة حرب معهم فهم مجتمعين يريدون القول إنهم ليسوا في وارد تغيير مسارهم وعلى الآخرين أن يتغيروا!!

معارضون في الخارج توقعوا أن يكون أكثر صعوبة وأن يظل «المشروع الوطني» مغيباً

«التنسيق» تأمل أن يكون ٢٠١٦ عام الحل وتصف الواقع بـ«المعقد»

الوطن– وكالات

أعربت «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة عن أمنياتها بأن يتم خلال عام ٢٠١٦ التوصل إلى حل للأزمة التي تمر بها البلاد منذ نحو خمس سنوات، لكنها وصفت الواقع بأنه «معقد»، وأبدت خشيتها من أن ينعكس التوتر الجديد في العلاقات بين السعودية وإيران بشكل «سلبي» على الوضع في سورية وأن تدفع الأخيرة الضريبة «دماً»، على حين أعرب معارضون في الخارج عن تشاؤمهم من أن يحمل العام الجديد أي حل ملموس للأزمة، وتوقعوا أن يكون عاماً أكثر صعوبة ودموية على المدنيين السوريين، وأشاروا إلى أن المشروع الوطني القادر على توحيد السوريين ما زال مغيباً.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال عضو المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق منذر خدام: «نحن نتمنى أن يتم التوصل إلى حل في هذا العام ويتفاهم السوريون على شكل النظام السياسي وعلى كيفية إدارة الدولة»، لكنه أضاف: «الواقع معقد جداً ونخشى حقيقة أن ينعكس الخلاف السعودي الإيراني سلباً علينا وأن ندفع نحن ضريبة الدم».

وجدد خدام التأكيد أن هيئة التنسيق ستبذل ما تستطيع «لإنجاح المفاوضات سواء في إطار الهيئة العليا للمفاوضات (المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة) أو خارجها أو مع الآخرين»، معتبراً أن «المهم هو أن تتحمل الأطراف الأخرى المستوى نفسه من المسؤولية». وتابع: «لذلك المسألة معقدة ولكن نحن سوف نذهب إلى المفاوضات إذا تم عقدها في الموعد المحدد (٢٥ الجاري) وبروح مفتوحة ونأمل أن ننجح في التوصل إلى حل».

وأشار خدام في رده على سؤال إن كان هناك أمل في أن يتم التوصل إلى حل للأزمة خلال هذا العام إلى أن «هناك معطيات جديدة جداً لم تكن ملحوظة حين عقد مؤتمر جنيف ٢». وأضاف: «لا أحد يختلف حول أهمية محاربة الإرهاب فالجميع يعتبرون أن محاربة الإرهاب مهمة من الدرجة الأولى وهناك التوافق الدولي عليها وهذا مهم وإضافة إلى ذلك هناك التدخل الروسي الذي لا شك أنه معطى جديد ونوعي في الداخل السوري ومن ثم لا بد من أخذه بالحسبان».

وتحدث خدام عن معلومات لديه تفيد بأن «التدخل الروسي هو الذي جعل الحل السوري ممكناً وجعل الدول الغربية تفكر بالحل السوري»، لافتاً إلى أن أميركا «مستعجلة على وقف إطلاق النار لإنقاذ ما تبقى من المجموعات المسلحة التي تراهن عليها وأن موازين القوى تتغير بسرعة على الأرض». وتابع: «هذا أيضاً عامل ربما يشجع النظام والقوى الأخرى على البدء بحل سياسي».

وشدد خدام على أنه «لا المعارضة ولا النظام يجب أن يقرروا مستقبل سورية بل يجب أن يدعى إلى مؤتمر وطني تشارك فيه كل القوى المجتمعية والسياسية ويرسم (خلاله) مستقبل سورية، ولكن لدينا محطة (مقبلة في جنيف) ونأمل أن تكون هناك محطة أخرى يشارك فيها أوسع طيف سوري. ومن ثم، نحن عندما يأتي (المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا إلى دمشق نهاية الأسبوع) أعتقد أنه سوف يلتقي معنا». وجدد خدام مطالبة هيئة التنسيق بإشراك قوى معارضة لم تمثل في مؤتمر الرياض بالمفاوضات.

من جهته رأى مؤسس «المنبر الديمقراطي من جهات خارجية، وبدا ذلك واضحاً من تحركات هذه الميليشيات في ريف حلب الشمالي».

وناشد المجلس في بيان له، نقلته مواقع إلكترونية معارضة من وصفهم «الشرفاء من الإخوة الأكراد»، أن يأخذوا على يد هؤلاء، وأضاف البيان: «لم يعد خافياً أن هذه الميليشيات بدأت تزحف على مناطق الثوار، واحتلت في الآونة الأخيرة مجموعة من القرى وصار الطريق الدولي الواصل من حلب إلى باب السلامة تحت نيرانها، وهناك تهديد حقيقي على مدينة إعزاز وما حولها».

واعتبر المجلس أن هناك هدفين واضحين لهذا التحرك، الأول: إفشال إقامة منطقة آمنة، والثاني: حصار حلب والسيطرة على الشريط الحدودي وجعل الدويلة الكردية واقعاً قائماً بدعم من القوى الدولية، وقد أكد هذا التوجه ما تمت ممارسته من قبل في (تل أبيض) من تطهير عرقي لباقي الإثنيات.

كما حذر المجلس في بيانه، «هؤلاء (جيش سورية الديمقراطي) وغيرهم»، من المضي في هذه المشاريع «التآمرية التقسيمية»، وفي الوقت نفسه طالب التنظيمات المسلحة على اختلاف أسمائها وتوجهاتها بالاتحاد في وجه هذه «الخيانة والوقوف صفاً واحداً لإفشالها». وختم البيان بالقول: «نحث أبناء المنطقة من السوريين على الالتحاق بالفصائل الجهادية والجيش الحر ودعمها بكل ما تحتاجه من مقومات الصمود، وننادي الدول الداعمة للشعب السوري بالوقفة الجادة مع هؤلاء المدافعين وإمدادهم بالسلاح والعتاد والضغط سياسياً على المتآمرين ومن وراءهم».

وتثير بيانات تلك المجالس إشارات استفهام حول موقفها من تنظيم داعش الذي يسيطر على أجزاء واسعة من الأراضي السورية والعراقية، وقام بجرائم قتل لا تعد ولا تحصى بحق المدنيين.

من اجتماع فيينا الأخير لحل الأزمة السورية (رويترز – أرشيف)

للمعارضة، وأوضح أن عام ٢٠١٦ غالباً سيكون العام الأكثر دموية والأصعب على المدنيين السوريين المؤيدين لما سماه «الثورة» وعلى البنية التحتية فيما وصفه المناطق «المحررة»، حيث من المتوقع حسب زعمه «تصعيد القتل والقصف الروسي بشكل غير مسبوق وتصاعد التدخل الإيراني المباشر».

وذكر أنه وعلى التوازي ستكون هناك عملية تفاوضية سياسية فاشلة ستنتهي بدعوات دولية لفرض تقسيم سورية تحت اسم اللامركزية ليترافق التفاوض مع شلال الدم السوري الذي سيتدفق برعاية ومظلة دولية أميركية لتغطية «جرائم الروس والإيرانيين والنظام السوري» حسب ادعائه.

وتوقع أن ينتهي العام على الأغلب بانهيار تام لكل هذه المشاريع ليصطف الأميركي عسكرياً علناً إلى جانب المحور الروسي الإيراني السوري مع حلفائهم من «الانفصاليين الأكراد» تحت «حجة محاربة الإرهاب الذي سيتوسع تعريفه ليشمل عدداً متزايداً من القوى الثورية المقاتلة».

ورأى أن من شأن ذلك «تصاعد النزعات الراديكالية على التوازي ليس في سورية بل في كل العالم نتيجة هذه السياسات الدولية الغربية المنحازة علناً للاستبداد».

وتابع: «باختصار ليس من حل سياسي حقيقي منصف قريب والمعارك مستمرة وتفجير المنطقة أمر حتمي وفق هذه المعطيات»، على حد وصفه.

الاستبداد أو لمظلومية ما، تغذيها قوى إقليمية ودولية لم تجد مصالحها سبلاً للتوازن، خاصة بعدما أسس الاتفاق الدولي حول مشروع إيران النووي مرحلة جديدة لها تداعيات كبيرة، بعض معالمها انتقال التنافس الحاد بين إسرائيل وإيران، إلى بين تركيا وروسيا، وبهذا الإطار يمكن الإشارة إلى ترسخ دولة داعش بقوة السلاح والعقيدة، وصعود المشروع القومي الكردي، وطموحات إيران وتركيا وغيرها، والتدخل العسكري الروسي».

وأضاف: «إن محاولة الحل في سورية التي انطلقت آليتها في مؤتمر فيينا قد تأسست على أمرين: وحدة الأراضي السورية، أي الحفاظ على الحدود التي تسمى (سايكس بيكو)، وعلمانية الدولة السورية، أو عدم طائفيتها، أي عدم إعادة تأسيسها على أسس الإسلام السياسي أو فكر الأغلبية والأقلية، وتصريحات الدول الخلافية بعد اتفاق فيينا ظهرت حول مصير السلطة القائمة ولكن ليس حول هذين الأمرين، لكن واقع الأمر يؤكد أن سورية أضحت مقسمة وطائفية، على الأرض وفي الأذهان، والمشروع الوطني القادر على إعادة توحيدها والذي يسمو فوق الطائفية والقومية الضيقة ما زال مغيباً، والصراع عليها وفيها لم ينته بعد»، وفق تقديره.

من جهته توقع المعارض فواز تللو، أن يكون عام ٢٠١٦ الأكثر صعوبة كما رجح إخفاق أي مفاوضات سياسية بين وفد حكومي وآخر المعارض، سمير عيطة، حسب وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء أنه «من الصعوبة بمكان استقراء مستقبل سورية والمنطقة بعام ٢٠١٦، لكني لست متفائلاً البتة بأن الصراع في سورية وعليها سينتهي قريباً».

وأوضح منوهاً بأن «التفاعلات التي أبرزتها أحداث العام الماضي المحلية ستستمر طويلاً كي تجد لها مستقراً، ليس أقل الأسباب هو أعداد الشباب الذين يشعرون أن لا مستقبل لهم وأنهم حملوا سلاحاً وعقائد للانخراط في حروب على

«الديمقراطي».. بين فتاوي التخوين والدعوى لقتاله والاتهام بالتخطيط لتقسيم البلاد

مجموعة من «جيش سورية الديمقراطي» في بلدة الهول في ريف الحسكة (أ.ف.ب – أرشيف)

الوطن – وكالات

شنت «مجالس إسلامية» معارضة هجوماً عنيفاً على «جيش سورية الديمقراطي» واتهمته «بالخيانة والعمالة ودعت لقتاله إن لم يتب»، واعتبرت أن لديه مخططاً واضحاً لتقسيم البلاد بدعم من جهات خارجية. تأتي هذه المواقف بعد تقدم «جيش سورية الديمقراطي» على حساب تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، وذلك في شمال شرق البلاد وتنظيمات مسلحة أخرى في ريف حلب الشمالي.

في بيان له قال «مجلس شورى أهل العلم في الشام» المعارض، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض: إن «ما يسمى جيش سورية الديمقراطي» والتي «أعلنت الحرب على الفصائل الثورية الجهادية في سورية»، هو فصيل «خائن لله ولرسوله وللمؤمنين، وعميل لأعداء الملة والدين والأمة، يجب قتالهم وتحذير الأمة من مشروعهم، ويحرم الانضمام إليهم، والتعامل معهم من قريب أو بعيد».

ووقع على بيان تأسيس «مجلس شورى أهل العلم في الشام» ٢٨ شخصية دينية بينهم أبو العباس الشامي وأبو بصير الطرطوسي، حيث أصدر هذا المجلس بياناً في آب عام ٢٠١٥، جاء فيه مديح لتركيا ونظامها الحاكم ولحزب العدالة والتنمية بالأخص، وأضاف البيان قائلاً: «إن مجلس شورى أهل العلم في الشام، يفتي للفصائل المجاهدة بمشروعية التنسيق والتعاون مع تركيا، التي يقودها حزب العدالة والتنمية». من جانبه أصدر «المجلس الإسلامي السوري» المعارض الذي يترأسه الشيخ أسامة الرفاعي بياناً قال فيه: «إن مخطط الفصائل الكردية المتمثلة بـ«قوات سورية الديمقراطية»، بدا واضحاً للعيان أنهم يسعون إلى تقسيم البلاد بدعم

أدوات نظام آل سعود تتسابق لتأييد خطوته بقطع علاقاته مع طهران

اتحاد علماء بلاد الشام: جرائم الوهابية السعودية ترتكب باسم الدين

الوطن – وكالات

على حين دعا اتحاد علماء بلاد الشام علماء العالم العربي والإسلامي للوقوف صفاً واحداً ضد جرائم الوهابية السعودية التي ترتكبها باسم الدين الإسلامي الحنيف، تهافت أذناب وأدوات نظام آل سعود في سورية لتعلن تأييدها المطلق له، حيث أعلنت حكومة الائتلاف المؤقتة تأييدها ودعمها المطلق لما سمتها «الخطوات المباركة» التي اتخذها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، بالترافق مع إعلان عشرات التنظيمات المسلحة تأييدها لهذا النظام في خطوته.

وأكد «اتحاد علماء بلاد الشام» في بيان له أمس تلقت «الوطن» نسخة منه، أن نهج الوهابية السعودية التكفيري الدموي الذي ينطلق من التكفير كعقيدة وينتقل إلى الإرهاب والقتل والإعدام كوسيلة وممارسة يأبى إلا أن يسفر عن وجهه القبيح في كل مناسبة بظلم الناس والاعتداء على إنسانيتهم وحرياتهم ودمائهم.

واعتبر البيان، أن جرائم الوهابية السعودية التي شهدها العالم في اليومين الماضيين من إعدام وقتل وظلم للناس، ما هي إلا «حلقة ضمن سلسلة جرائمهم باسم الدين الإسلامي الحنيف والتي سفكت دماء الشعب السوري واليمني ومولت وسلحت وأرسلت كل قطعان الإرهابيين إلى بلادنا».

ودعا الاتحاد العالمين العربي والإسلامي إلى أن «يعلنوا وبكل صراحة ووضوح الوقوف صفاً واحداً ضد الوهابية التكفيرية السعودية وما تقوم به من أعمال إرهابية والخطر الداهم الذي تمثله بجرائمها لإشعال فتنة طائفية كبيرة في المنطقة».

وأعلن نظام آل سعود السبت، تنفيذ إعدامات جماعية بحق ٤٧ شخصاً بينهم رجل الدين نمر النمر المعتقل منذ عام ٢٠١٢ وذلك استمراراً لسياسة الاستبداد والقمع التي ينتهجها هذا النظام. وفي موقف متوقع، أعلنت حكومة الائتلاف المؤقتة في بيان لها نشرته في صفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»، تحت عنوان «بوركت خطاك مملكة العز»، تأييدها ودعمها المطلق لما سمته «الخطوات المباركة» التي اتخذتها حكومة نظام آل سعود بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ما سمته «العدو الأكبر» للشعب السوري وللأمتين العربية والإسلامية إيران. وادعت هذه «الحكومة» في بيانها، أن «إيران بسلوكها الإجرامي تساهم بسفك دماء السوريين وتثير الفتن في أرجاء الأمة العربية وتشق صفوف العالم الإسلامي بما تبثه من أفكار هدامة قائمة على مظلوميات خرافية»، معلنة دعمها الخطوات التي قامت بها السعودية.

وطالب البيان، كافة الدول العربية بـ«اتخاذ موقف مشابه» لموقف نظام آل سعود، كما طالب منظمة التعاون الإسلامي بطرد إيران منها، مناشدة في الوقت ذاته الشعوب الحرة توفير الدعم الإغاثي للسوريين المنكوبين واللوجستي والعسكري لميليشيا «الجيش الحر» لأن ذلك فيه «خير مواجهة للمخطط الإيراني»، حسب تعبير البيان.

بدوره أعلن المكتب الإعلامي للائتلاف في تصريح له، تأييده لخطوة نظام آل سعود، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، بحسب مواقع إلكترونية معارضة، ودعا الدول العربية والإسلامية كافة لاتخاذ خطوة مماثلة. بموازاة ذلك، أصدر ٢٦ تنظيماً مسلحاً بياناً، أعربوا فيه عن دعمهم لقرار نظام آل سعود بقطع العلاقات مع إيران، وأيّدوا أي خطوة مستقبلية يتخذها هذا النظام «من أجل الحفاظ على أمنه»، بحسب موقع «زمان الوصل» المعارض.

ومن أبرز المجموعات المسلحة الموقعة على البيان، ميليشيات «جيش الإسلام، جيش النصر، الفرقة الشمالية، الفرقة الساحلية الأولى، الفرقة الساحلية الثانية، كتائب ثوار الشام، فرقة السلطان مراد، وجيش اليرموك».

كما أعلن «المجلس الإسلامي السوري»، في بيان تأييده قطع نظام آل سعود العلاقات الدبلوماسية مع إيران، مدعياً أن ما تسمى «الثورة السورية» كشفت عن الوجه «الطائفي» لإيران.

الموسوي: النظام السعودي يؤخر التسوية في سورية

وكالات

أكد رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب اللبناني محمد رعد أن الإرهابيين وداعميهم فشلوا في فرض أمر واقع على سورية وكذلك فشلوا في العراق واليمن ونحن نشهد تقدماً في مسار الممانعة والتصدي لمشاريع الهيمنة، في حين أوضح عضو الكتلة نواف الموسوي، أن ما يؤخر التسوية في لبنان وسورية واليمن وفي غيرها من مناطق التوتر هو السياسة السعودية الإجرامية العدوانية. وفي كلمة له أمس، أسف رعد لما آلت إليه أحوال العرب عامة وقال: «لقد أصبحنا أمة ممزقة ودولاً لا تجتمع إلا بقرار دولي»، بحسب وكالة «سانا» للأنباء، مشيراً إلى أن أعداء الأمة عملوا لإضعاف دول المواجهة والممانعة ضد إسرائيل وإضعاف جيوشها وإرادة الاستقلال والحرية لدى شعوبها لصالح هيمنة السياسة الأميركية.

ورأى أنه «إذا كان ظاهر واقعنا اليوم مؤلماً ومريراً، إلا أنه مفتوح على نصر واعد وإشراقة كبرى وتقدم لمحور المقاومة وإنجازات سنشهد ثمارها في وقت قريب بعد أن أخفق الإرهابيون ومن يحركهم في تحقيق ما وظفوا لأجله من أهداف سياسية، وبالتالي فإنهم فشلوا في أخذ لبنان إلى حيث يريدون».

من جانبه اعتبر عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب نواف الموسوي، أن الحكومات الغربية تشن عدواناً على سورية بدعوى حمل الديمقراطية إليها وتمكين الشعب السوري من تقرير مصيره، في حين أنها تدعم التكفير والاستبداد والعدوان السعودي بشكل كامل، لافتاً إلى أن النظام السعودي هو المسؤول عن الكوارث التي تشهدها المنطقة بسبب نشره للفكر التكفيري الوهابي وبسبب سياساته الإجرامية بحق الناس والدول والشعوب. وأوضح الموسوي، أن ما يؤخر التسوية في لبنان وسورية واليمن وفي غيرها من مناطق التوتر هو السياسة السعودية الإجرامية العدوانية.

وسخر من رئاسة النظام السعودي للمجلس العالمي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في هذه المرحلة، معتبراً أن ذلك مهزلة وفضيحة على مستوى الأمم المتحدة، إذ «يتولى نظام استبدادي تكفيري مجرم ارتكب وما زال يرتكب الكثير من الجرائم هذا الموقع وهو يواصل عدوانه على الشعوب في سورية واليمن والعراق والبحرين في ظل صمت ودعم من الحكومات الغربية».

بريطانيا: تسجيل داعش الذي يحوي تهديداً للبلاد أداة دعائية

وكالات

قالت المتحدثة باسم رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إن التسجيل المصور الذي نشره تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية والذي يظهر طفلاً ورجلاً ملثماً هدد بغزو بريطانيا «أداة دعائية تذكر بوحشية التنظيم».

ويظهر التسجيل الذي لم يتسن التحقق من صحته بشكل مستقل قتل خمسة رجال اتهموا بالتجسس لحساب الغرب في حين يحذر الرجل الملثم من أن التنظيم سيحتل بريطانيا يوماً ما.

وقالت المتحدثة وفق ما نقلت وكالة «رويترز» للأنباء عنها، للصحفيين: «نحن نفحص محتوى التسجيل ويجري إطلاع رئيس الوزراء على التطورات أولاً بأول»، وأضافت: «إنه تذكرة بوحشية داعش وما يواجهه العالم مع هؤلاء الإرهابيين. ومن الواضح كذلك أنه أداة دعائية ويتعين التعامل معه على هذا الأساس».